WORLD HEALTH ORGANIZATION
Regional Office for the Eastern Mediterranean
ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTE
Bureau régional de la Méditerranée orientale

منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة

الدكتور علاء الدين العلوان
المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية
لإقليم شرق المتوسط

بمناسبة اليوم العالمي للسل.

24 آذار/مارس 2014

اليوم هو اليوم العالمي للسل، وها نحن نحتفي به تحت شعار "إن لكل مريض أهميته" ويدعو المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط هذا العام لتحديث التشريعات حول الإبلاغ عن السل حتى نتمكّن من كشف جميع حالات السل ومعالجتها.

ففي الرابع والعشرين من شهر آذار/مارس عام 1882، أعلن روبرت كوخ عن اكتشافه للجرثوم المسبِّب للسل، وقد كان اكتشافه ذلك من الأحداث الرئيسية في تاريخ الطب، بل كان نقطة تحول في فهمنا لهذا المرض الفتَّاك الذي ألحق بالبشرية الويلات على مرّ العصور.

وها نحن بعد مرور أكثر من مئة وثلاثين عاماً على اكتشاف عقبة السل نعاني من الفشل في كشف 3 ملايين حالة جديدة من حالات السل كل عام، أي نحو ثلث إجمالي عدد الحالات المقدّرة. وقد فاتنا في العام الماضي في الإقليم اكتشاف 250 000 حالة جديدة من حالات السل، وهو ما يتجاوز بقليل ثلث العدد الإجمالي للحالات. كما أنه لم يتم كشف ما يقرب من ثلثي العدد التقديري لحالات السل التي أصابت النساء عام 2012.

إن الشعار العالمي لليوم العالمي للسل لعام 2014 هو الوصول إلى الملايين الثلاثة من الحالات التي فاتنا تشخيصها، ورسالتنا إليكم في إقليمنا هي "إن لكل مريض أهميته".

ما الذي نقوم به حتى نكتشف الحالات التي فاتنا اكتشافها في إقليمنا؟

لقد وضعت بلدان الإقليم برامج وطنية قوية لمكافحة السل، برامج لديها خطط استراتيجية سليمة للعمل، فلقد تم تنفيذ استراتيجية دحر السل بنجاح، فحافَظ الإقليم على معدّلات عالية للمعالجة الناجحة للحالات، وصلت إلى 88% طيلة السنوات الخمس المنصرمة.

وخلال السنوات العشرة المنصرمة، اكتشفت بلدان الإقليم أكثر من 4.2 مليون حالة سل، وعالجت بنجاح أكثر من 3 ملايين منها، فانخفض معدّل الوفيات الناجمة عن السل بمقدار 50% مما كان عليه عام 1997.

ومنذ عام 2000، والبرامج الوطنية لمكافحة السل تبذُل جهودها لإشراك الأطراف المعنية في رعاية مرضى السل باتباع الدلائل الإرشادية الوطنية لمعالجة السل وذلك في إطار مبادرة يشترك فيها القطاع العام والقطاع الخاص، وهي المبادرة التي ما لبثت أن أصبحت مكوناً رئيسياً من استراتيجية دحر السل في عام 2006. وتمسُّ الحاجة لبذل المزيد من الجهود لإفساح المجال أمام إسهام جميع الأطراف المعنية في جهود مكافحة السل.

إن أحد الإجراءات التي لم نتخذها حتى الآن على الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد العالمي هو تحديث التشريعات الخاصة بالصحة العمومية لضمان الإبلاغ عن جميع حالات السل إلى النظام الصحي الوطني في أسرع وقت بعد تشخيصها. فالكثير من بلدان الإقليم لم تنقّح قوانين الصحة العمومية ذات الصلة بمكافحة السل لديها منذ مطلع القرن العشرين، رغم أن البيئة التشريعية الداعمة لها دور كبير في ضمان وتوثيق إسهام كل طرف مشارك في النظام الصحي.

وينبغي أن يتم الإبلاغ عن حالات السل وفق ظروف السرِّية المطلقة، كما يجب أن لا يقف الإبلاغ عائقاً أمام حقوق المرضى في اتخاذ القرار حول من الذي سيعالجهم، كما يجب اتخاذ الحيطة لضمان ألا يؤدِّي الإبلاغ عن حالات السل إلى المزيد من الوصم الذي يلحق بمرضاه.

كما أن على البلدان أن تحسِّن من الكشف الفاعل للحالات بين المجموعات السكانية المعرَّضة لمخاطر شديدة، مثل النازحين والأطفال والمعايشين لفيروس الإيدز. وسيساعد تحديث التشريعات الخاصة بالإبلاغ عن حالات الإيدز في تحقيق ذلك التحسُّن.

لنكرر القول بأن "لكل مريض أهميته"، وأن بوسع كل منا أن يساعد المصابين بالسل على الوصول إلى الرعاية المناسبة لهم.

وشكراً لكم.